

تقرير مدركات الفساد 2014

إعداد:

السيد / فيصل عبدالله الزنكوي - منسق إداري / معاملات

مراجعة:

**السيد / هشام محمد ججيل - مدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية
السيد / د. خالد بسام الحمود - مستشار صندوق النقد الدولي (IMF) بالإدارة**

الموضوع: مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية 2014

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد العالمي للسنة العشرين على التوالي، ويقيس مؤشر العام 2014 ترتيب 175 دولة وذلك بناءً على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام.

يمكن تعريف مؤشر الفساد بأنه عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات التي تتناول الفساد، التي يتم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات البحثية ذات السمعة الجيدة، حيث يعتبر مؤشر مدركات الفساد من أوسع مؤشرات الفساد انتشاراً على مستوى العالم، حيث يتدرج المقياس من (0) إلى (100)، لتعادل الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة (100) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

يعتمد مؤشر مدركات الفساد في العام 2014 على مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة في مجال تحليل مناخ الحوكمة والأعمال، حيث تم جمع تلك البيانات خلال الشهور الأربعة والعشرين الماضية، ويعتمد المؤشر أيضاً على آراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات الدولية في تقييم الدول.

يوضح الجدول التالي ترتيب الدول العربية (عربياً/عالمياً) في مؤشر مدركات الفساد:

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
الإمارات	1	25
قطر	2	26
الأردن	3	55
البحرين	3	55
السعودية	5	55
عمان	6	64
الكويت	7	67
تونس	8	79
المغرب	9	80
مصر	10	94
الجزائر	11	100
جيبوتي	12	107
لبنان	13	136
سوريا	14	159
اليمن	15	161
ليبييا	16	166
العراق	17	170
السودان	18	173
الصومال	19	174

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية 2014

يلاحظ بأن دول الخليج العربية الست هي التي تصدرت المقدمة في الترتيب على بقية الدول العربية، ومعهم الأردن، حيث لوحظ تحسن درجة كل من الإمارات العربية المتحدة (المركز الأول عربياً وخليجياً) وقطر (المركز الثاني عربياً وخليجياً) والبحرين والسعودية والكويت، في حين تراجع سلطنة عمان بواقع درجتين.

وقد تحسن ترتيب دولة الكويت بواقع درجتين عالمياً من 69 إلى 67 (من أصل 175 دولة)، حيث ارتفعت درجة الكويت من 43 إلى 44 نقطة (من أصل 100 نقطة)، في حين بقيت الكويت السادسة خليجياً والسابعة عربياً.

وتشير منظمة الشفافية الدولية أنه يمكن تلخيص أساسيات استئصال الفساد

بالنقاط التالية:

- رقابة وإشراف قوي من البرلمان.
- قضاء قوي ومستقل.
- قانون نافذ يمنع تعارض المصالح ويمنع استخدام المؤسسات لتحقيق منافع خاصة.
- تطبيق صارم وفاعل للقانون على الجميع ودون انتقائية.
- تضمين إجراءات مكافحة الفساد في صنع القرارات العامة.
- توسيع نطاق مساءلة الجهات العامة أمام الشعب.
- شفافية الميزانية العامة.
- الإعلام المستقل.
- مجتمع مدني حيوي.
- شفافية في الحصول على المعلومات.

والجدير بالذكر، أن المصادر التي استخدمت في تقييم دولة الكويت عددها خمسة

(جميعها مصادر أجنبية ليست بينها مصدر كويتي) وهي:

- Bertelsmann Foundation- Transformation Index- BF (BTI)
- Political Risk Services- Country Risk Guide (ICRG)
- World Economic Forum- Executive Opinion Survey (WEF)
- Economist Intelligence Unit- Country Risk Assessment (EIU)
- Global Insight- Country Risk Ratings (GI)